تأمين البيئة المائية من التلوث

Dr. Mohamed Salah ABURAGAB¹

&

Dr. Abdulmehsen bin Fetais AL-MARRI

M_aburagab2@yahoo.com

تمهيد :

إن الماء مورد طبيعي محدود، وسلعة عامة أساسية للحياة والصحة. وحق الإنسان في الماء هو حق لا يمكن الاستغناء عنه للعيش عيشة كريمة. وهو شرط مسبق لإعمال حقوق الإنسان الأخرى. ومن خلال بحث مشكلة الحرمان - على نطاق واسع - من الحق في الماء في البلدان النامية وكذلك في البلدان المتقدمة النمو. نستطيع أن نقرر أنه لا يستطيع أكثر من بليون شخص الحصول على الإمدادات الأساسية للمياه، بينما لا تتوفر لعدة بلايين من الأشخاص مرافق صحية مناسبة، وذلك هو السبب الأول لتلوث المياه والإصابة بأمراض منقولة بالمياه. ويؤدي استمرار تلوث المياه واستنفادها وتوزيعها بصورة غير عادلة إلى تفاقم الفقر السائد⁽²⁾.

ولا شك في أن تلوث البيئة المائية يتعلق - أساساً - بإقليم الدولة، إلا أن الثابت أيضاً أن حماية البيئة من التلوث قد اتخذت الآن أبعاداً عالمية، على أساس أن التلوث - على الأقل من حيث آثاره - عابر للحدود، بمعنى أن مصدره قد يوجد في بلد وآثاره الضارة توجد كلياً أو جزئياً في بلد آخر - وهو الأمر الذي يثير الكثير من الصعوبات على الصعيد الدولي⁽³⁾. ونبين في الصفحات التالية من ورقة العمل مفهوم ومصادر التلوث المائي، ودور الدولة في تأمين البيئة من مخاطر التلوث المائي، وأخيراً نعرض للموقف الدولي من الحماية القانونية للبيئة المائية، وذلك على النحو التالي :

المبحث الأول: مفهوم ومصادر التلوث المائي.
المطلب الأول: مفهوم التلوث المائي.

(1) مستشار دكتور بمجلس الدولة المصري، معار لوظيفة مستشار قانوني بجامعة قطر، ومحاضر بكليات الحقوق.

M_aburagab2@yahoo.com

(2) انظر في هذا الشأن د. أحمد أبو الوفاء، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، غير موضح سنة النشر، ص 327 وما بعدها.
(3) لمزيد من التفصيل، انظر د. أحمد أبو الوفاء، تأملات حول الحماية الدولية للبيئة من التلوث (مع الإشارة إلى بعض التطورات الحديثة)، المجلة المصرية للقانون الدولي، 1993، ص.ص 45 - 88.

تأمين البيئة المائية من التلوث

المطلب الثاني: مصادر التلوث المائي.

المبحث الثاني: دور الدولة في تأمين البيئة من مخاطر التلوث المائي.

المطلب الأول: الدور التقليدي للدولة في تأمين البيئة من مخاطر التلوث المائي.

الفرع الأول: مدي مسؤولية الدولة عن توقع مخاطر التلوث المائي والتنبؤ بها.

الفرع الثاني: وسائل الوقاية من مخاطر التلوث المائي.

المطلب الثاني: الدور الحديث للدولة في تأمين البيئة من مخاطر التلوث المائي.

الفرع الأول: دور الدولة في الوقاية من مخاطر التلوث المائي.

الفرع الثاني: أهمية مبدأ الحيطة والحذر في التقليل من مخاطر التلوث المائي.

المبحث الثالث: الموقف الدولي من الحماية القانونية للبيئة المائية.

المطلب الأول: دور الهيئات العلمية الدولية في حماية البيئة المائية.

المطلب الثاني: موقف المنظمات الدولية من حماية البيئة المائية.

المطلب الثالث: موقف القضاء الدولي من الالتزام بحماية البيئة المائية.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

مفهوم ومصادر التلوث المائي

تمهيد

يعد التلوث ظاهرة من ظواهر هذا العصر الذي نعيش فيه، وقد جذبت مشكلة التلوث إهتمام رجال العلم منذ سنوات قليلة، وراحوا ينبهون إلي الأخطار التي باتت تهدد البيئة بل والجنس البشري بأسره إذا ما إستمرت معدلات التلوث في تزايدها علي هذا النحو الذي سمح للبعض بالحديث عن أزمة التلوث، باعتبارها أزمة حقيقة تواجه الجنس البشري في مجموعه⁽⁴⁾. ونبين في هذا المبحث مفهوم التلوث المائي ومصادره من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

مفهوم التلوث المائي

علي الرغم من كثرة الكتابات في موضوع التلوث بصفة عامة، إلا أننا لا نستطيع ان نجزم بأن هناك إتفاقاً علي تحديد دقيق لمفهومه، ولا نعثري علي تعريف عام للتلوث.

ومن أكثر التعريفات ذيوياً وقبولاً لدي الفقه ذلك التعريف الذي يقرر أن التلوث هو "قيام الإنسان مباشرة أو بطريق غير مباشر بإضافة مواد أو طاقة إلي البيئة تترتب عليها آثار ضارة يمكن أن تعرض صحة الإنسان للخطر، أو تمس بالمواد البيولوجية أو الأنظمة البيئية، علي نحو يؤدي إلي التأثير علي أوجه الإستخدام المشروع للبيئة"⁽⁵⁾.

ويقصد بالتلوث المائي أي تغيير يعترى طبيعة المياه ونوعيتها ويكون ناتج عن فعل إنساني سواء كان مباشراً أو غير مباشر، مما يلحق ضرراً بتلك المياه⁽⁶⁾.

و علي ذلك يعتبر الماء ملوثاً عندما يتغير تركيب عناصره أو تتغير حالته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بحيث تصبح هذه المياه أقل صلاحية للاستعمالات الطبيعية المخصصة لها أو لبعضها.

وقد عرفت قواعد هلستكي تلوث المياه في مادتها التاسعة من الفصل التاسع علي أن " أي تغيير ضار ناجم عن فعل الإنسان في التركيب الطبيعي ومحتويات أو نوعية المياه لأي حوض صرف دولي".

كما عرف مجمع القانون الدولي تلوث المياه بأنه " أي تغيير مادي أو كيميائي أو بيولوجي في تكوين أو نوعية المياه ينتج عن فعل الإنسان بشكل مباشر أو غير مباشر، ويكون مؤثراً علي الاستخدامات الشرعية لتلك المياه ملحقاً بذلك ضرراً"⁽⁷⁾.

ويمكن القول من خلال سرد التعريفات السابقة أن التلوث المائي هو أمر عن جد خطير، خاصة مع ما له من آثار خطيرة مترتبة عليه تصيب البيئة المائية، وتصيب كذلك كافة مظاهر الحياة سواء كانت حيوانية أو نباتية أو زراعية.

(4) د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003م، ص 887.

(5) د. صلاح الدين عامر، الموضع السابق

(6) د. صالح عطية سليمان، أحكام القانون الدولي في تأمين البيئة البحرية ضد التلوث، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 1982، ص 60.

(7) Resolution on the Pollution of Rivers and Lakes and International Law, Athens, 12 September 1979.

المطلب الثاني مصادر التلوث المائي

تتعد أنواع التلوث المائي بشكل لا يمكن معه حصرها نظراً لكثرتها وتعدد مصادرها في الأونة الأخيرة، فالتلوث ليس ظاهرة مطلقة، ذلك أن بعض المواد الكيميائية التي قد تستخدم في منطقة معينة قد تعتبر شيئاً نافعاً ومفيداً للقائمين باستخدامها، بينما تعد وبالاً وعنصراً مؤدياً إلى تلويث البيئة في منطقة مجاورة، وقد تعتبر بعض المخلفات الصناعية في وقت معين أو في منطقة معينة مصدراً للتلوث، بينما يمكن أن تعد في وقت آخر وفي منطقة أخرى مادة يمكن استخدامها في الصناعة من جديد، بل أن المبالغة في استخدام بعض المواد النافعة والمفيدة مثل الأسمدة يمكن أن يؤدي إلى تلويث البيئة بشكل عام والبيئة المائية بشكل خاص، ويمكن أن نذكر بعض مصادر التلوث المائي علي النحو التالي:

1- التلوث الطبيعي :

يكون من خلال انجراف بعض المواد والفضلات مع مياه الأمطار إلى الشواطئ.

2- التلوث الحراري :

يوجد هذا النوع من التلوث حيثما وجدت محطات توليد الطاقة الكهربائية والمصانع التي تحتاج إلى التبريد وغيرها، ويكون تأثير ارتفاع درجة الحرارة على النظام البيئي في المنطقة المحيطة بها حيث يؤدي إلى القضاء على النباتات والحيوانات من خلال:

تغير الخواص الطبيعية للماء (الماء الدافئ) لا يحتفظ بنفس كمية الغازات التي تحتويه المياه الباردة والتي منها الأكسجين).
تأثر جميع النشاطات الحيوية في الكائنات الحية وخاصة الحيوانات مع ارتفاع درجات الحرارة حيث أن الأسماك من الحيوانات متغيرة درجة الحرارة، وليس هناك تنظيم دقيق لدرجات الحرارة، فعند ارتفاع درجات الحرارة تزيد كمية التنفس وبالتالي تقل كميات الأكسجين الذائب في الماء وتموت الكائنات الحية.

تغير التوازن الحيوي في المياه، وهذا يؤدي إلى تكاثر الكائنات الحية - الحيوانية والنباتية - التي تعيش في المياه الحارة على حساب الكائنات الحية التي تعيش في المياه المعتدلة.

هجرة الكائنات الحية نتيجة ارتفاع درجات الحرارة ، وبالتالي يحدث اختلال في التوازن الحيوي في المنطقة.

3- التلوث الناجم عن عمليات استكشاف واستغلال البترول والتسريبات الناجمة عن تشكيل المركبات بكافة أنواعها :

يعد هذا التلوث من الظواهر الحديثة، ومن أسبابه:

حوادث الناقلات والحوادث البحرية : حادثة الناقله أكسون فالديز " في ألاسكا و تسرب النفط منها والذي بلغ 40 ألف طن من النفط انتشر على مساحة 1500 كم أمام شواطئ المنطقة.

انفجار أبار النفط : في عام 1977 انفجر بئر نفط في بحر الشمال أدى إلى تلويث المنطقة بـ 25 ألف طن من النفط.

التسرب من الآبار الساحلية : مثل ما حدث في حرب الخليج.

التنقيب في البحر.

النفائيات ومخلفات السفن التي تلقى في البحر بعد غسيل الحاويات.

مصافي النفط ومخلفاتها الساحلية.

4- التلوث الناجم عن المخلفات الصناعية :

يعتبر التلوث بمخلفات المصانع من أهم المشاكل التي تواجه الإنسان، وذلك لعدة أسباب منها :

كثرة العناصر والمركبات التي تنتجها المصانع والتي سجل منها 500 عنصر ومركب سام. منها المعادن الثقيلة كالرصاص - المستخدم بكثرة في الدهانات ووقود السيارات - والزئبق⁽⁸⁾ ومخلفات مصانع الورق.

تمتلك بعض هذه العناصر والمركبات القدرة على الانحلال في الماء وبالتالي تؤثر على الكائنات الحية النباتية والحيوانية.

أغلب هذه العناصر والمركبات لها القدرة على التراكم في أنسجة الكائنات الحية مما يؤدي إلى تلف تلك الأنسجة تدرجياً ووظيفياً ومن ثم موت هذه الكائنات.

وتعتبر حادثة تلوث نهر الراين التي وقعت في عام 1986 من أخطر حالات التلوث الناجم عن المخلفات الصناعية في

العصر الحديث؛ حيث جرفت خراطيم الإطفاء في النهر كمية تقدر بحوالي 30 طن من المواد الكيميائية، الأمر الذي ترتب عليه القضاء علي معظم الكائنات المائية في النهر⁽⁹⁾.

(8) تلقي المصانع الأمريكية تقريباً 500 طن من الزئبق سنوياً، ومن المشاكل والآثار التي تؤثر على الكائنات الحية ما وجد على سبيل المثال في اليابان بعد دراسة استمرت عشر سنوات من أن مرض مينا ماتا هو = عبارة عن مرض يحدث من خلال تركز الزئبق في الأسماك وانتقاله إلى الإنسان مما يؤدي إلى شلل في العضلات والأرجل والأيدي في بعض الناس، ومات ما يقرب من 234 شخصاً، وتضرر ما يقرب من 1300 فرد بالإضافة إلى المشاكل الوراثية التي انتقلت إلى أطفالهم.

(9) د. عبد الهادي محمد العشري، الاختصاص في حماية البيئة البحرية من التلوث، رسالة دكتوراه مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، 1988، ص65.

5- التلوث الناجم عن المخلفات البشرية السائلة :

يشمل هذا التلوث المخلفات البشرية والمنظفات ومخلفات المستشفيات وغيرها، وهي تشمل مواد غير عضوية، وتعد المنظفات أكثر المخلفات التي تسبب الكثر من المشاكل البيئية حيث أنها تحتوي على مواد غير قابلة للتفكك الحيوي، وتعتبر مواد سامة للكائنات الحية.

6- التلوث بالمواد المشعة والنفايات :

يعتبر هذا التلوث من أشد أنواع الملوثات، وتصل المواد المشعة إلى الماء نتيجة التجارب الذرية والمفاعلات والمحطات الذرية، وكذلك من دفن النفايات الذرية في أعماق البحر حيث تتراكم في أنسجة الطافيات وبالتالي تصل إلى قمة الهرم الغذائي.

يعتبر نهر "تانشا" الواقع في منطقة الأورال الروسية، وتحديداً على الحدود مع سيبيريا، أكثر الأنهار في العالم عرضة للتلوث الإشعاعي؛ وذلك لوجود مدن صناعية ضخمة بمنشآتها النووية على ضفافه، الأمر الذي يدفع تلك المصانع إلى إلقاء النفايات الناجمة عن صناعة القنابل النووية على ضفافه، ويرجع ذلك لسوء تصميم تلك المدن الصناعية⁽¹⁰⁾.

7- التلوث الناجم عن المبيدات :

رغم أن إمكانية وصول المبيدات الحشرية عن طريق الغذاء والخضار أكثر احتمالاً منه عن طريق الماء إلا أنه في وجوداً في كثير من البحار منها بحر D.D.T الفترات الأخيرة أصبحت تصل بشكل كبير عن طريق الماء. فقد سجلت مادة البلطيق وبحر الشمال وغيرها، كما سجلت المواد والمبيدات الحشرية في أنسجة الكائنات البحرية تقدماً كبيراً، وتبين من خلال الأبحاث والدراسات مدي تأثير هذه المبيدات على الطحالب الخضراء، وتبين أن البناء الضوئي يتأثر معدله بكميات قليلة جداً من المبيدات، كما وجد أنها تؤدي إلى اضطرابات في عملية التمثيل الغذائي.

8- التلوث الناجم عن المخصبات الزراعية :

تتمثل خطورة المخصبات الزراعية - رغم نفعيتها للأرض - في أن زيادتها قد تصل إلى المياه الجوفية وتؤدي إلى تلويثها، بالإضافة إلى انتقالها إلى المسطحات المائية من خلال الصرف أو السيول، ومن أمثلة المخصبات الزراعية ما يلي: مركبات الفسفور التي تعتبر من المركبات السامة للإنسان والحيوان وهي تؤدي في بعض البحيرات إلى ما يعرف باضطراب النمو البيولوجي.

مركبات النترات التي تؤدي إلى تحويل مياه الشرب إلى مياه غير صالحة، وتؤدي أيضاً إلى اضطراب النمو البيولوجي، كما تكمن مشكلة النترات في إمكانية تحولها إلى أيون نيتريت والذي يؤدي إلى تسمم الدم.

9- التلوث الناجم عن الحروب والصراعات الإقليمية:

قد ينجم عن الحروب والصراعات الإقليمية تلوث يؤثر على البيئة المائية، وحدث ذلك على سبيل المثال عقب الحرب الأهلية بدولة رواندا خلال عام 1994 حيث تم إلقاء آلاف الجثث في بحيرة فيكتوريا على نحو أدى إلى تلوثها⁽¹¹⁾.

المبحث الثاني

دور الدولة في تأمين البيئة من مخاطر التلوث المائي

تمهيد

الحقيقة التي لا يمكن إنكارها أو تجاهلها أن هناك دوراً كبيراً للدولة في تأمين البيئة من مخاطر التلوث المائي، بإعتبار أن البيئة تعد أحد الحقوق الأساسية للإنسان المؤطرة في نطاق ما يسمى بالجيل الثالث من حقوق الإنسان، ويمكن للدولة بما لديها من مكنات أن تلعب الدور الأكبر في الوقاية من المخاطر البيئية سواء كان ذلك من خلال سلطاتها التشريعية أو التنفيذية أو القضائية، وسوف نبين فيما يلي الدور التقليدي والدور الحديث للدولة في تأمين البيئة المائية من مخاطر التلوث المائي.

المطلب الأول

الدور التقليدي للدولة في تأمين البيئة من مخاطر التلوث المائي

لا غرو في أن الدولة ممثلة في سلطاتها وأجهزتها ومؤسساتها المختلفة معنية بالسعي الدائم والمستمر إلى تحقيق المصلحة العامة وضمان حقوق وحرية الأفراد، ولا يتأتى ذلك إلا بمساعدة الأفراد على تطبيق تشريعاتها التي يجب أن تتميز بالموضوعية والسهولة والوضوح وبتفعيل مبدأ المساواة أمام القانون، ومبدأ ضمان الحقوق⁽¹²⁾.

(10) د. علي إبراهيم، قانون الأنهار والمجاري المائية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 479.

(11) د. عبد الهادي محمد العشري، المرجع السابق، ص 180.

وانظر بالتفصيل في شأن الحرب الأهلية برواندا وما سببته من خراب ودمار، د. محمد صلاح أبو رجب، المسؤولية الجنائية الدولية للقادة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص 210.

(12) وقد ذهب تأكيداً لهذا الأمر المجلس الدستوري الفرنسي في حكمه الصادر سنة 1999م.

وحري بالذكر أنه لا يمكن أن تتحقق سيادة القانون إلا حيث يكون الإقرار بحقوق الإنسان واحترامها متوافراً علي أكمل وجه، وإنه لأمر جوهري أن تحمي هذه الحقوق بنظام قانوني وقضائي قوي حتي لا يكون المرء مضطراً في النهاية إلي الثورة ضد الطغيان⁽¹³⁾.

الفرع الأول

مدي مسئولية الدولة عن توقع مخاطر التلوث المائي والتنبؤ بها

إن فلسفة المشرع الوطني في حماية البيئة لا يمكن أن تكون في تشريع مقنن واحد، وإنما يتوزع في مجموعة من التشريعات المختلفة في نوعها ومكانها في سلم التدرج القانوني، فهناك التشريعات الدستورية التي تقف علي قمة الهرم القانوني والتي ترسم القواعد العامة التي تؤسس لاحترام البيئة وحمايتها من التلوث، وهناك التشريعات العادية الصادرة في شكل قوانين داخلية لحماية البيئة، أو قوانين أخرى تتفق في هدف حماية البيئة كقوانين الصحة والنظافة العامة، بالإضافة إلي القانون الجنائي الذي أصبح عنصراً مهماً من عناصر حماية البيئة من التلوث، وهناك أخيراً التشريع الفرعي الذي تستخدمه الإدارة فيما تصدره من لوائح أو أنظمة للحفاظ على النظام العام للوقاية من مخاطر التلوث قبل حصوله باستخدام وسائل الضبط الإداري المختلفة.

وقد أصبح الاهتمام بالبيئة وحمايتها حقاً في القانون الداخلي واجب الاحترام واتسع مجال الاعتراف بهذا الحق باعتباره من الحقوق التي تمثل الجيل الثالث من حقوق الإنسان⁽¹⁴⁾، وإن الاهتمام بالحق في بيئة نظيفة لا يعني الوصول إلي تحقيق بيئة للمحيط الذي يعيش فيه الإنسان وحماية هذا المحيط من مثالية لعيش الإنسان بل أن الغاية هي المحافظة على التكوين الطبيعي أي تدهور خطير، وتطويرة بالشكل الذي يؤدي إلى خدمة الإنسان، وقد درجت الدساتير في العديد من دول العالم على النص على حماية الحق في البيئة، ومن ذلك ما نص عليه الدستور الإسباني لعام 1978 من أن "كل إنسان له الحق في التمتع ببيئة ملائمة للتقدم الإنساني مثلما أيضاً عليه واجب المحافظة عليها". وأكد كذلك علي "دور السلطات العامة ومهامها في الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بغرض حماية وتحسين نوعية الحياة وإعادة تأهيل البيئة وتعزيز دورها الأساسي في إصلاح الأضرار المسببة"⁽¹⁵⁾.

وقد نص الدستور المصري لعام 2012 علي أنه لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة، وتلتزم الدولة بصون البيئة وحمايتها من التلوث، واستخدام الموارد الطبيعية؛ بما يكفل عدم الإضرار بالبيئة، والحفاظ علي حقوق الأجيال فيها⁽¹⁶⁾. ويقع علي عاتق السلطات العامة في الدولة دوراً كبيراً في حماية البيئة وصونها، وهذا يفرض عليها توقع المخاطر والتبصر والإدراك لها، فجب أن تتوقع المخاطر الصحية والغذائية والبيئية، وقد نسب إلي العديد من الدول في العديد من المحافل تهمة عدم التبصر والإدراك وافتقار التوقع والتنبؤ، منها علي سبيل المثال حادثة ألاسكا وتلوث المياه البحرية نتيجة لارتطام ناقلة نفط بصخرة سنة 1989م وتسرب حوالي 11 مليون جالون من الزيت. وحادثة تسرب بقعة الخليج من آبار نفط الكويت والبصرة من العراق وبعض ناقلات النفط التي دمرها القصف سنة 1992م وانتشرب البقعة بطول (95) كم وعرض (35) كم. وحادث تشرونوبيل الناجم عن المفاعل النووي الذي وقع في جمهورية أوكرانيا سنة 1985م حيث انتشر تسرب إشعاعي إلي جمهورية روسيا البيضاء وروسيا ووصل إلي داخل حدود بعض دول أوروبا الشرقية والغربية⁽¹⁷⁾. وإذا نظرنا إلي هذه الاتهامات تأسيساً علي الدور التقليدي للدولة الذي ينحصر في كونها دولة حارسة يقتصر نشاطها علي الأمن الداخلي والخارجي فقد لا نؤيدها، ولكن مع تحول دور الدولة وانتقالها من كونها دولة حارسة إلي دولة متدخلة في كل نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والإدارية والتنظيمية فإن الأمر يختلف تماماً، ويصبح من أولي مهام السلطات العامة في الدولة ضرورة التوقع والتنبؤ للحوادث وكيفية التعامل معها من خلال استراتيجيات يتم وضعها لمواجهة أي مخاطر وحوادث تقع علي إقليمها.

والحقيقة التي لا يمكن إغفالها أو تجاهلها هي أن توقع المخاطر أو التنبؤ بها وما يترتب علي ذلك من اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بمنع وقوعها أو علي الأقل الحد أو التقليل من أثارها يعد من بين أهم الالتزامات الحديثة للدولة وذلك

Conseil Constitutionnel (Cons. Constit.), 16 Novembre 1999, No. 99-421 Dc, Journal Officiel (J. O.), 22 Décembre 1999, P. 19041.

(13) Cassin Rene, Impressions sur la Souveraineté de la loi, Volume No. 4. Tome 2, 1963, P. 336.

(14) د. مازن ليلو راضي، الحماية الإدارية للبيئة، غير موضح جهة وسنة النشر، ص.ص 11 – 12.

(15) انظر المادة 54 من الدستور الإسباني.

انظر د. مازن ليلو راضي، د. حيدر ادهم عبد الهادي، المدخل لدراسة حقوق الإنسان، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 208

(16) انظر المادة 63 من الدستور المصري.

(17) هذا ما عناه بييري مينديس فرانس حينما قال "أن تحكم يعني أن تتوقع أو تتنبأ أو علي الأقل أن تحاول التوقع".

Cité par Pontier Jean-Maria, La puissance Publique et la prévention des risques, A.J.D.A, Octobre 2003, P. 1752.

تأمين البيئة المائية من التلوث

تحقيقاً للمصلحة العامة وتحقيق الأمن بمفهومه الشامل والذي يقتضي حماية المجتمع من كل ما من شأنه أن يهدد كيانه واستقراره سواء كان ذلك ناتجاً عن الجرائم العادية كالقتل أو السرقة أو الاختلاس أو المنظمة كغسل الأموال أو الاتجار بالبشر أو بالأعضاء البشرية أو بالمخدرات أو الأسلحة أو بالتراث الإنساني، وهذا ما يسميه البعض بالمهددات الأمنية⁽¹⁸⁾. ويعد التزام الدولة بالأمن - دون شك - من أولي مهامها، وهذا ما عناه الفيلسوف أرسطو ومن بعده سان توماس بقولهم "إن للدولة وظيفتين أساسيتين: النظام والعدالة. وبالنسبة لهما يأتي النظام قبل العدالة، وإن كان لا يمكن الفصل بينهما⁽¹⁹⁾، ويتمثل النظام بصفة أساسية في سلطة الضبط، ومن المتفق عليه فقهاً وقضاءً أن وظيفة الضبط الإداري هي وظيفة في الأساس وقائية تمارسها سلطات الضبط الإداري مركزية كانت أو غير مركزية. ويمكن أن نستخلص - من جماع ما سبق - أن مهمة السلطات العامة في توقع المخاطر البيئية بشكل عام ومخاطر التلوث المائي بشكل خاص والوقاية منها تشكل بعداً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً يرتبط بصورة مباشرة بأمن الدولة واستقرارها وأمن المجتمع، وينعكس إيجاباً على تقدمها وعلى عجلة التنمية المستدامة فيها، إضافة إلى أن الرغبة والطموح نحو الأمن يشكل هاجساً ملحاً لدى كل الدول مهما كانت أيديولوجياتها أو توجهاتها⁽²⁰⁾.

الفرع الثاني

وسائل الوقاية من مخاطر التلوث المائي

أدركت معظم دول العالم أهمية حماية البيئة وضرورة إصدار تشريعات وطنية خاصة بها وذلك لمواجهة التقدم التكنولوجي الكبير الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة وما صاحبه من آثار خطيرة أصابت عناصر البيئة، حتى إن بعض الدول قد ذهب اهتمامها بالبيئة إلى جعل الحفاظ عليها مبدأً دستورياً باعتباره حقاً من حقوق الإنسان الأساسية وألقت على عاتق الدولة واجب احترامه والعمل على تحقيقه.

ولا جرم أن التوسع المستمر في تطبيق الضبط الإداري الخاص في مجال البيئة بشكل عام والبيئة المائية بشكل خاص نتيجة حتمية لازدياد وتفاقم المخاطر البيئية الناجمة عن التلوث البيئي، مما أدى إلى منح السلطات الإدارية سلطات وامتيازات كبيرة في مجال الوقاية من المخاطر البيئية وذلك عن طريق إصدار الأنظمة واللوائح الخاصة بالضبط الإداري في البيئة سواء على المستوى القومي أو على المستوى المحلي إضافة إلى القوانين الخاصة بالبيئة⁽²¹⁾.

: وقد أكد المشرع المصري على المبدأ العام بأن حماية البيئة المائية من التلوث تهدف إلى تحقيق الأغراض الآتية:
أ) حماية شواطئ جمهورية مصر العربية وموانئها من مخاطر التلوث بجميع صورته وأشكاله الطبيعية الحية وغير الحية وذلك بمنع التلوث أياً كان ب) حماية بيئة البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة ومواردها عليه مصدره وخفضه والسيطرة

ج) حماية الموارد الطبيعية في المنطقة الاقتصادية والجرف القاري

د) التعويض عن الأضرار التي تلحق بأى شخص طبيعي أو اعتباري من جراء تلوث البيئة المائي.

هـ) الإدارة البيئية المتكاملة للمناطق الساحلية بما يكفل إدارة مواردها لتحقيق التنمية المستدامة وتستخدم السلطات العامة في مصر إجراءات وتدابير متعددة ومتنوعة لحماية عناصر البيئة المختلفة ومنها البيئة المائية، وهي مستمدة من العديد من التشريعات الأساسية في نطاق البيئة، وتتمثل فيما يلي:

أولاً: الحظر أو المنع :

من تطبيقات الحظر أو المنع في مجال حماية عناصر البيئة المختلفة في قانون البيئة المصري وفي اللوائح الصادرة استناداً له ما يلي⁽²²⁾:

بغير ترخيص من الجهة الإدارية المختصة حظر تداول المواد والنفايات الخطرة

في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية قيام السفن أياً كانت جنسيتها بتصريف أو إلقاء الزيت أو المزيج الزيتي حظر القطع البحرية المساعدة التابعة لجمهورية مصر العربية أو أما بالنسبة للسفن الحربية أو الخالصة لجمهورية مصر العربية حكومية غير تجارية، فيجب أن التي تملكها أو تشغلها الدولة أو الهيئات العامة وتكون مستعملة في خدمة غير ها من السفن المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية. السفن الاحتياطيات الكفيلة بمنع تلوث البحر الإقليمي أو تتخذ هذه

(18) Calais-Aylojy. Et Steeinmetz. F., in droit de Consommation, Précis Dalloz, 5ème édition, 2000, No. 32 et suiv., Monner M., service public et droit de la consommation, en droit français et communautaires, Ridéco. 1996, No 3, P. 393.

(19) Calais-Aylojy. Et Steeinmetz. F., op cit., P. 1753.

(20) د. موسي مصطفى شحادة، الوقاية من المخاطر البيئية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مقارنة، مقال منشور في مجلة الحقوق، جامعة البحرين، المجلد الخامس، العدد الإضافي أكتوبر 2008، ص257.

(21) المرجع السابق، ص258.

(22) انظر نصوص المواد من 48 حتى 75 من الباب الثالث المعنون "حماية البيئة المائية من التلوث" من القانون رقم 4 لسنة 1994 بشأن إصدار قانون البيئة المصري.

تأمين البيئة المائية من التلوث

حظر قيام الشركات والهيئات الوطنية والأجنبية المصرح لها باستكشاف أو استخراج أو استغلال حقول البترول البحرية أو بما في ذلك وسائل نقل الزيت بتصريف أية مادة ملوثة ناتجة عن عمليات الحفر والموارد الطبيعية البحرية الأخرى ويجب . الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية الاستكشاف أو اختبار الآبار أو الانتاج في البحر الإقليمي أو المنطقة نفائيات ومواد ملوثة التي لا يترتب عليها الإضرار بالبيئة المائية، ومعالجة ما يتم تصريفه من عليها استخدام الوسائل الآمنة المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية. طبقاً لأحدث النظم الفنية المتاحة وبما يتفق مع الشروط إرادية بإلقاء أو تصريف أية مواد ضارة أو نفائيات أو مخلفات بطريقة إرادية أو غير حظر قيام ناقلات المواد السائلة الضارة . العامة أو الاستخدامات الأخرى المشروعة للبحر مباشرة أو غير مباشرة ينتج عنها ضرر بالبيئة المائية أو الصحة بركة أو ضارة منقولة في عبوات أو حاويات شحن أو صهاريج نقالة أو عربات صهريجية حظر قيام السفن التي تحمل مواد . العربية الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر حديدية بالتخلص منها بإلقائها في البحر الإقليمي أو المنطقة . حظر إلقاء الحيوانات النافقة في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية بتصريف مياه الصرف الصحي الملوثة داخل البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية حظر قيام السفن والمصنات البحرية . التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون الخالصة لجمهورية مصر العربية، ويجب التخلص منها طبقاً للمعايير والإجراءات والمعدنية في البيئة المائية . والمنصات البحرية التي تقوم بأعمال استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية حظر قيام السفن الموانئ المصرية بإلقاء القمامة أو الفضلات في البحر الإقليمي أو المنطقة لجمهورية مصر العربية وكذلك السفن التي تستخدم في تسهيلات إستقبال النفائيات أو في الأماكن الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية، ويجب على السفن تسليم القمامة . المختصة مقابل رسوم معينة يصدر بها قرار من الوزير المختص التي تحددها الجهات الإدارية والصناعية والسياحية والخدمية بتصريف أو إلقاء أية مواد حظر قيام المنشآت بما في ذلك المحال العامة والمنشآت التجارية لها سواء تم ذلك بطريقة المتأخمة غير معالجة من شأنها أحداث تلوث في الشواطئ المصرية أو المياه أو نفائيات أو سواحل إرادية أو غير إرادية مباشرة أو غير مباشرة

ثانياً: الإلزام أو الأمر :

من تطبيقات الإلزام أو الأمر في مجال حماية عناصر البيئة المختلفة في قانون البيئة المصري وفي اللوائح الصادرة استناداً له ما يلي⁽²³⁾:

متطلبات الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. التزام ناقلات الزيت الأجنبية التي تتراد الموانئ المصرية بتنفيذ كافة نقل الزيت الواقعة داخل وجوب أن يبادر فوراً مالك السفينة أو ربانها أو أي شخص مسئول عنها وعلى المسؤولين عن وسائل الخالصة لجمهورية مصر العربية وكذلك الشركات العاملة في استخراج الموانئ أو البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية حدوثه مع بيان ظروف الحادث ونوع المادة الزيت إلى إبلاغ الجهات الإدارية المختصة عن كل حادث تسرب للزيت فور وفي جميع الأحوال يجب على الجهات الإدارية المختصة . المتسربة والإجراءات التي اتخذت لإيقاف التسرب أو الحد منه إبلاغ جهاز شئون البيئة بكافة المعلومات عن الحادث المشار إليه فور حدوثه.

وجوب أن تجهز جميع موانئ الشحن والموانئ المعدة لإستقبال ناقلات الزيت وأحواض إصلاح السفن بالمعدات اللازمة . والمياه المتخلفة عن غسيل الخزانات الخاصة بناقلات الزيت أو غيرها من السفن الكافية لإستقبال مياه الاتزان غير النظيفة والمزيج . والأوعية اللازمة والكافية لإستقبال المخلفات والنفايات والرواسب الزيتية وجوب أن تجهز الموانئ بالمواعين ناقلة بالقيام بأعمال الشحن والتفريغ إلا بعد الرجوع الى ولا يجوز الترخيص لأية سفينة أو . الزيتي من السفن الراسية بالميناء غير النظيفة. الجهة الإدارية المختصة لإستقبالها وتوجيهها إلى أماكن التخلص من النفايات ومياه الاتزان عبر المنطقة البحرية الخاصة بها أن تكون مجهزة بمعدات إلزام السفن الأجنبية التي تستعمل الموانئ المصرية أو تبحر . خفض التلوث

التي انضمت للاتفاقية الدولية ذات الصلة التزام كل مالك أو ربان سفينة مسجلة بجمهورية مصر العربية وكذلك سفن الدول جميع العمليات المتعلقة بالزيت على الوجه المبين بالاتفاقية، وعلى بأن يحتفظ بسجل للزيت بالسفينة يدون فيه المسئول عنها وتصريف الزيت القيام بعمليات التحميل أو التسليم أو غيرها من عمليات نقل الحمولة الزيتية مع بيان نوع الزيت. الإخص أو المزيج الزيتي من أجل ضمان سلامة السفينة أو حمولتها أو انقاذ الأرواح، مع بيان نوع الزيت وتسرب الزيت أو المزيج وتصريف مياه الاتزان غير النظيفة أو غسيل الخزانات. الزيتي نتيجة اصطدام أو حادث مع بيان نسبة الزيت وحجم التسرب وإلقاء مياه السنتينة المحتوية على الزيوت التي تجمعت في حيز الآلات خارج السفينة وذلك . والتخلص من النفايات الملوثة . أثناء تواجدها بالميناء

الكلية 2000 طن فأكثر المسجلة في جمهورية مصر العربية وكذلك أجهزة ومواعين إلزام ناقلات الزيت التي تبلغ حمولتها البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة نقل الزيت الأخرى التي تبلغ حمولتها الكلية 150 طناً فأكثر التي تعمل في النقل البحري تقدم إلى الجهة الإدارية المختصة وفقاً للضوابط التي يصدر بها قرار من وزير لجمهورية مصر العربية أن . مالى في شكل تأمين أو سند تعويض أو أى ضمان آخر بالاتفاق مع وزير البترول ووزير شئون البيئة، شهادة ضمان

(23) انظر نصوص المواد من 48 حتي 75 من الباب الثالث المعنون "حماية البيئة المائية من التلوث" من القانون رقم 4 لسنة 1994 بشأن إصدار قانون البيئة المصري.

تأمين البيئة المائية من التلوث

الناقلة في البحر الإقليمي وأن يكون ساري المفعول ويغطي جميع الاضرار الالتزام بتقديم شهادة الضمان عند دخول والتعويضات التي تقدر بمعرفة الجهة الإدارية المختصة. السفن بالتسهيلات المناسبة وكذا أحواض اصلاح وجوب أن تجهز جميع موانئ الشحن والتفريغ المعدة لاستقبال الناقلات لاستقبال المواد السائلة الضارة ونفاياتها. وجوب أن تزود الناقلات التي تحمل مواد سائلة ضارة بسجل الشحن، يدون فيها الريان أو المسئول عن السفينة جميع العمليات

أو العائمة الشحن والتفريغ والموانئ المعدة لاستقبال السفن وأحواض اصلاح السفن الثابتة وجوب أن تجهز جميع موانئ. وفضلات السفن من القمامة بالتجهيزات اللازمة والكافية لاستقبال مياه الصرف الملوثة

ثالثاً: الترخيص أو الإذن المسبق:

اشترط المشرع المصري للترخيص بإقامة أية منشآت أو محال على شاطئ البحر أو قريبا منه ينتج عنها تصريف مواد توفير المنفذ له أن يقوم طالب الترخيص بإجراء دراسات التأثير البيئي ويلتزم ملوثة بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات تشغيل تلك المنشآت⁽²⁴⁾. وحدات لمعالجة المخلفات، كما يلتزم بأن يبدأ بتشغيلها فور بدء وأحال المشرع لللائحة التنفيذية لهذا القانون تحديد المواصفات والمعايير التي تلتزم بها المنشآت الصناعية التي يصرح وذلك بعد معالجتها وعلى الجهة الإدارية المختصة المحددة في اللائحة لها بتصريف المواد الملوثة القابلة للتحليل واطار الجهات الادارية المختصة بنتيجة المذكورة إجراء تحليل دوري في معاملها لعينات المخلفات السائلة المعالجة التحليل⁽²⁵⁾.

وقد صدرت اللائحة التنفيذية وصدر معها تسعة ملاحق تشتمل بعضها على المعايير والمواصفات لبعض المواد عند تصريفها في البيئة البحرية، والمنشآت التي تخضع للتقييم البيئي، ونموذج سجل تأثير نشاط المنشأة على البيئة (سجل الحالة البيئية)، بالإضافة إلى المواد الملوثة غير القابلة للتحلل والتي يحظر على المنشآت الصناعية تصريفها في البيئة البحرية.

رابعاً: الإبلاغ أو الإخطار المسبق :

يعني هذا الإجراء في مجال حماية البيئة إلزام الأفراد وأصحاب المشروعات والمنشآت التي تمارس نشاطاً ذا تأثير بيئي بإخطار السلطة الإدارية مقدماً قبل بدء ممارسة النشاط لكي تكون هيئات الضبط على علم بالنشاط، وهذا يمكنها من الاعتراض على ممارسة النشاط المحظور أو اتخاذ الاحتياطات الوقائية التي تمنع من إضراره بعناصر البيئة المختلفة وتجعل ممارسته في العلن، ومن هنا تحافظ على مصلحة الدولة والأفراد معاً⁽²⁶⁾.

ويختلف الإبلاغ بهذا المعنى عن الإذن المسبق في أن الأخير يتطلب أن يحصل الفرد على موافقة سلطة الضبط، على حين لا يعتبر الإبلاغ كذلك، إذ أن الفرد في الإبلاغ يقوم بالعمل ثم يخطر سلطة الضبط بما تم اتخاذه، ولا يفهم من الإبلاغ بوصفه إجراء ضبطياً بئياً أنه طلب أو التماس بالموافقة على ممارسة نشاط، وإنما هو إخبار أو إحاطة بالعلم يحتوي على بيانات تقدم لجهة الإدارة المختصة حتى تكون على علم مقدماً بما يرد ممارسته من نشاط، ويقتصر دور الإدارة على التحقق من صحة البيانات الواردة في الإخطار، واستيفائه للإجراءات التي قررها قانون حماية البيئة لتأخذ الحيطة لمنع تلوث البيئة، والأصل أن الإدارة – في نظام الإخطار – لا تعترض على ممارسة النشاط، لأنها إذا أعطيت هذا الحق فإنه بذلك يقترب من نظام الترخيص أو الإذن المسبق⁽²⁷⁾.

ومن تطبيقات الإبلاغ في مجال حماية البيئة في قانون البيئة المصري وفي اللوائح الصادرة استناداً له ما يأتي⁽²⁸⁾: حدوثه إبلاغ مالك السفينة أو ربانها أو أى شخص مسئول عنها الجهات الإدارية المختصة عن كل حادث تسرب للزيت فور مع بيان ظروف الحادث ونوع المادة المتسربة والإجراءات التي اتخذت لإيقاف التسرب أو الحد منه. إبلاغ الجهات الإدارية المختصة جهاز شئون البيئة المصري بكافة المعلومات عن الحادث المشار إليه فور حدوثه.

خامساً: التوجيهات :

تضع التشريعات البيئية أحياناً بعض الحوافز والمنح المادية والمعنوية لكل من يقوم بأعمال أو تصرفات معينة تساعد في حماية البيئة وعناصرها من التلوث، كمنح بعض المساعدات المادية أو العينية أو الجوائز أو منح القروض والخدمات والإعفاءات الضريبية أو التسهيلات القانونية أو وضع طرق بديلة للتخفيف من مصادر التلوث أو آثاره.

(24) انظر نص المادة 70 من الباب الثالث المعنون "حماية البيئة المائية من التلوث" من القانون رقم 4 لسنة 1994 بشأن إصدار قانون البيئة المصري.

(25) انظر نص المادة 59 من الباب الثالث المعنون "حماية البيئة المائية من التلوث" من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 338 لسنة 1995 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة المصري الصادر بالقانون رقم 4 لسنة 1994.

(26) د. موسي مصطفى شحادة، المرجع السابق، ص 267.

(27) د. عادل السعيد أبو الخير، الضبط الإداري وحدوده، غير موضح دار النشر، 1995، ص 226.

(28) انظر نص المادة 55 من الباب الثالث المعنون "حماية البيئة المائية من التلوث" من القانون رقم 4 لسنة 1994 بشأن إصدار قانون البيئة المصري.

تأمين البيئة المائية من التلوث

ومن تطبيقات هذه التوجيهات في مجال حماية البيئة في قانون البيئة المصري وفي اللوائح الصادرة استناداً له ما يأتي⁽²⁹⁾:
من شأنها حماية البيئة منح حوافز للهيئات والمنشآت والأفراد وغيرها ممن يقومون بأعمال أو مشروعات
إيجاد بعض التقنيات الحديثة لمكافحة التلوث أو التقليل منه.
وضع طرق إنتاج جديدة أو إدخال منتجات جديدة أقل تلويثاً وأقل استهلاكاً للطاقة كالطاقة الشمسية، وهو ما يسمى (التكنولوجيا
النظيفة).

سادساً: القوة المادية الجبرية :

تلجأ سلطات الضبط الإداري إلى التنفيذ الجبري بالقوة المادية واللوائح وأوامر الإدارة ونواهيها، والمراد هنا استخدام
القوة للحيلولة دون وقوع اعتداء علي النظام العام الذي يعد النظام البيئي أحد عناصره⁽³⁰⁾.
ومن تطبيقات استخدام القوة الجبرية في مجال حماية البيئة في قانون البيئة المصري وفي اللوائح الصادرة استناداً له ما
يأتي⁽³¹⁾:
بالإزالة لكل من خالف أحكام المادة (54-ب) من هذا المتسبب بنفقات إزالة آثار المخالفة طبقاً لما تحدده الجهات المكلفة بإزالة
إهمال. الناتج عن عطب السفينة أو أحد أجهزتها بهدف تعطيل السفينة أو إتلافها أو عن القانون إذا تم التفريغ
بالإزالة الذي تحدده الجهة الإدارية المختصة، فإذا لم يتم بذلك قامت هذه الجهة بإزالة المخالف بإزالة آثار المخالفة في الموعد
على نفقته.
الألات والأدوات والمهمات المستعملة وفي حالة وقف الأعمال المخالفة وإزالتها بالطريق الإداري على نفقة المخالف وضبط
بمصادرتها الحكم بالإدانة يحكم
والتعويضات الفورية المقررة في حالة التلبس أو في حالة الاستعجال. حجز أية سفينة تمتنع عن دفع الغرامات

المطلب الثاني

الدور الحديث للدولة في تأمين البيئة من مخاطر التلوث المائي

مما لا شك فيه أن وظيفة الدولة في مجال الوقاية من المخاطر في الوقت الحاضر قد تغيرت ولم تعد تمارس بنفس
الأسلوب التقليدي نتيجة لتغير دور الدولة وانتقالها من الدولة الحارسة إلى دولة المرافق العامة ودولة المؤسسات التي تتدخل
في جميع ميادين الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية والتنظيمية، وجاء ذلك نتيجة حتمية ومنطقية لثورة
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأجهزة الحاسوب والإنترنت والألياف البصرية وغيرها من الأجهزة الإلكترونية⁽³²⁾.

الفرع الأول

دور الدولة في الوقاية من مخاطر التلوث المائي

تلعب الدولة دوراً مهماً في الوقاية من مخاطر التلوث المائي، تلك المخاطر التي تنقسم بالتعقيد والتنوع. لذا، تحتاج إلى
اتخاذ إجراءات وتدابير كثيرة بسبب صعوبة تقدير هذه المخاطر وتشوش أو ضبابية نظرية الوقاية التي تتداخل مع العديد من
الاهتمامات الأخرى⁽³³⁾، فضلاً على أن مخاطر التلوث المائي تختلف من دولة إلى أخرى حسب تقدمها، فمخاطر التلوث
المائي التي تواجهها الدول الصناعية تختلف عن تلك التي تواجهها الدول النامية، وكذلك تختلف النظرة إلى مواجهة هذه
المخاطر عند العلماء المختصين في المجال عن نظرة المواطنين، وهذا يؤدي أحياناً إلى صعوبات في سياسة الوقاية، إضافة
إلى وجود صعوبات أخرى قد تظهر في تقدير مخاطر التلوث المائي عند العلماء أنفسهم أو حتى في وجود الخطر⁽³⁴⁾.
وترتبط مهمة الدولة في الوقاية من مخاطر التلوث البيئي بمهام أخرى للدولة وخاصة إصلاح الأضرار البيئية ومراعاة
تطبيق مبدأ الحيطة والحذر، فلا تستطيع الدولة أن تقصر اهتمامها فحسب على الوقاية دون أن تأخذ بعين الاعتبار مبدأي
إصلاح الضرر والحيطة والحذر، وهذا يؤكد حقيقة مؤداها أنه إذا لم تتخذ الدولة ممثلة في سلطاتها العامة الإجراءات والتدابير
اللازمة للوقاية من مخاطر التلوث المائي، فإن وقوع الأضرار البيئية يستوجب في هذه الحالة إصلاح الأضرار الناتجة عن
هذه المخاطر وتعويض المتضررين.

ويمكن القول في ضوء المعطيات السابقة أن الوقاية من مخاطر التلوث المائي يوجب على السلطات العامة أن تتخذ كافة
التدابير والإجراءات المؤسسة علي تطور المعرفة والمعلوماتية والخبرة مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الفنية والتقنية، وقد

(29) انظر نص المادة 17، 18 من الباب الثالث المعنون "حماية البيئة المائية من التلوث" من القانون رقم 4 لسنة 1994 بشأن إصدار
قانون البيئة المصري.

(30) د. موسي مصطفى شحادة، المرجع السابق، ص 270.

(31) انظر المادة 91، 92، 98، 100 من الباب الرابع المعنون "العقوبات" من القانون رقم 4 لسنة 1994 بشأن إصدار قانون البيئة

(32) د. موسي مصطفى شحادة، المرجع السابق، ص 273.

(33) Pontier Jean-Marie, La Puissance Publique et la Prévention des risques, A.J.D.A, Octobre 2003, P.1754.

(34) Caillois Roger, Les jeux et les homes, Gallimard, 1958, P. 241.

تأمين البيئة المائية من التلوث

ذهب البعض في ذلك إلى القول بأن "مواجهة المخاطر تشكل صورة من صور المعرفة، بل علماً جديداً يمكن تعريفه بأنه علماً تطبيقياً يجمع بين حساب الاحتمالات أو تقنية الحسابات التي تقوم على تقييم الخبراء، ووسائل أو طرق تحليل المواقف الخطرة، وتحديد استراتيجيات فاعلة للوقاية من الكوارث ومواجهتها حال حدوثها"⁽³⁵⁾، وذهب البعض أيضاً إلى أن "الوقاية من المخاطر ومواجهتها يعد صورة من صور المدنية الحديثة وفاعلاً أساسياً فيها"⁽³⁶⁾.

ونري - في هذا الشأن - ضرورة قيام السلطات العامة المختصة بدراسة مخاطر التلوث المائي بتنظيم جدول أو قائمة بها وتصنيفها تصنيفاً علمياً وحسب أهميتها على النحو التالي:

مخاطر التلوث المائي المرتبطة بالطبيعة مثل الفيضانات والجفاف المدمر وغيرها من الكوارث الطبيعية.

مخاطر التلوث المائي المرتبطة بفعل الإنسان مثل النفايات والمخسبات الزراعية والنفط والإشعاعات وغيرها من الكوارث الأخرى.

الفرع الثاني

أهمية مبدأ الحيطة والحذر في تقليل مخاطر التلوث المائي

لقد تطور وتنوع مفهوم المخاطر نتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية الهائلة في نطاق المعلومات والاتصالات والإنترنت والألياف البصرية واستخدامات الطاقة، الأمر الذي استوجب معالجة قانونية خاصة لها، وقد صاحب هذا التطور ظهور مبدأ الحيطة والحذر⁽³⁷⁾.

ويجد مبدأ الحيطة والحذر أساسه في نظام الضبط الإداري الخاص الذي يهدف وضع تشريعات خاصة للوقاية من المخاطر المرتبطة ببعض النشاطات، ومن قبيل ذلك الضبط الإداري الخاص في نطاق المنشآت الخطرة، والسفن التي تحمل ضارة، وحماية الطبيعة والبيئة..... مواد

مبدأ الحيطة والحذر في القانون الدولي :

ورد النص على مبدأ الحيطة والحذر في العديد من الاتفاقيات الدولية، كما شهد حضوراً مميزاً في المؤتمرات الدولية الخاصة بحماية البيئة وذلك على النحو التالي:

ورد مبدأ الحيطة والحذر في اتفاقية فيينا لسنة 1985م الخاصة بحماية طبقة الأوزون، والإعلان الصادر عن مؤتمر بربن لسنة 1995م الخاص بالتنمية المستدامة، والإعلان الصادر عن مؤتمر ريودي جنيرو (قمة الأرض) لسنة 1992م الخاص بالبيئة والتنمية، واتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1992م حول التغيرات المناخية، والبروتوكول الصادر في عام 1994م وفقاً لاتفاقية 1979م الخاصة بالتلوث الجوي العابر للحدود، والإعلان النهائي لقمة الأرض التي انعقدت في نيويورك عام 1997، إضافة إلى العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بحماية المياه والبيئة البحرية من التلوث والمخلفات النفطية.

كما نصت على هذا المبدأ معاهدة الاتحاد الأوروبي⁽³⁸⁾، وفي قرارات المجلس الوزاري للمؤتمر الأوروبي الذي انعقد في مدينة "نيس" الفرنسية في 7 ديسمبر 2000م، وفي التوجيهات والتعليمات الأوروبية مثل التوجيهات رقم 95 لسنة 2001م الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي في 3 ديسمبر 2001م الخاصة بالحماية العامة للمنتوجات، واللائحة رقم 178 لسنة 2000م الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي في 28 يناير 2002م الخاصة بالمبادئ والتعليمات العامة المتعلقة بتشريعات الأغذية.

(إلى مبدأ الحيطة ولاحذر في العديد من أحكامها⁽³⁹⁾، وتبنته كذلك CJCE وقد اشارت محكمة العدل للرابطة الأوروبية) المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان⁽⁴⁰⁾.

مبدأ الحيطة والحذر في القانون الوطني :

يوجد تطبيقات عديدة لمبدأ الحيطة والحذر في قانون البيئة المصري وغيره من القوانين واللوائح التنفيذية، ويبين ذلك من خلال الإجراءات والتدابير الضرورية واللازمة لمنع أو تقليل التلوث المائي وخاصة الإغراق البحري العمدي وغير العمدي، وعمليات التصريف المقصورة أو العارضة من السفن للمواد الزيتية والنفطية والنفايات الناجمة عن عملية استكشاف البترول والغاز⁽⁴¹⁾.

(35) Lautman J., Limites de la déresponsabilisation assurée Projet Mars 2000, No.261, P.35.

(36) Beck U, La société du risque, sur la voie d'une autre modernité aubier, Coll, Alto. 2001.

(37) Franc Michel, Traitement Juridique du risque et principe de précaution, A.J.D.A., Mars 2003, P.360.

(38) انظر نص المادة 174 من المعاهدة.

(39) Cour de Justice des Communautés Européennes (CJCE), 5 Mai 1998, National, Farmer's Union, Affaire C157-96 et C 180-96.

(40) Cour Européenne des droits de L'homme, (CEDH), 9 décembre 1994, Lopez-Ostra C/Espagne, REDE, 1997, No.1, P.89.

(41) انظر ص 13 وما بعدها من هذه الورقة.

تأمين البيئة المائية من التلوث

ونستطيع أن نصل من خلال ما تقدم إلى نتيجة مؤداها أن مبدأ الحيطة والحذر له أهمية كبيرة في الحد أو التقليل من الأخطار المرتبطة بالنشاط الإنساني أو الناجمة عن الطبيعة والتي قد تصيب البيئة المائية بالكثير من الأضرار⁽⁴²⁾.

المبحث الثالث

الموقف الدولي من الحماية القانونية للبيئة المائية

تمهيد

يعتبر الالتزام بحماية المياه من التلوث من الالتزامات الجوهرية التي تقع على عاتق الدولة وتتقيد بها عند استخدامها لمياه المجاري المائية المشتركة، وهو الأمر الذي تؤكدته المواقف والممارسات العملية لهذه الدول⁽⁴³⁾. وحرى بالذكر أنه منذ المناظرة الدولية التي حدثت في ستوكهولم سنة 1972 عرف المجتمع الدولي المسؤولية والوعي والواجب الإنساني في خلق جمالية المحيط البيئي وحمايته حيث الماء النقي والهواء النظيف، وأصبح من حق المواطن رؤية المحيط البيئي محميا عبر واجبه في تكريس وتطوير هذه الحماية المؤمنة بتشريع قانون بيئي في كل دولة من دول العالم⁽⁴⁴⁾. وقد ظهر قانون البيئة نتيجة التطورات التي جرت في الواقع في مجال البيئة وتلويثها حيث أظهرت بوضوح أهمية إقرار حق الإنسان في حماية بيئية سليمة ومناسبة. ويعتبر هذا الحق من حقوق الجيل الثالث من أجيال حقوق الإنسان والتي أطلق عليها حقوق التضامن.

ويعتبر القانون الدولي للبيئة حديث النشأة إذ أن أصوله الحقيقية تعود إلى نهاية الستينات وهي المرحلة التي بلغ فيها النمو الاقتصادي مستويات مرتفعة بعد مرحلة البناء التي تلت الحرب العالمية الثانية.

ويعد قانون البيئة أحد فروع القانون الدولي العام الذي يهتم بحماية البيئة بمختلف جوانبها. ويمكن إجمال المواضيع التي يهتم بها القانون الدولي البيئي فيما يلي:

منع تلوث المياه البحرية وتوفير الحماية والاستخدام المعقول للثروات والأحياء البحرية.

حماية المحيط الجوي من التلوث.

حماية النباتات والغابات والحيوانات البرية.

حماية المخلوقات الفريدة.

حماية البيئة المحيطة من التلوث.

ومما سبق يمكن تعريف القانون الدولي البيئي بأنه "مجموعة قواعد ومبادئ القانون الدولي التي تنظم نشاط الدول في مجال منع وتقليل الأضرار المختلفة التي تنتج من مصادر مختلفة للمحيط البيئي".

وسوف نبين في هذا المبحث موقف الهيئات العلمية الدولية والمنظمات الدولية والقضاء الدولي من ذلك الالتزام، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

دور الهيئات العلمية الدولية في حماية البيئة المائية

لعبت الهيئات العلمية الدولية دورا كبيرا في تبني القواعد القانونية الخاصة بحماية البيئة المائية وذلك على النحو التالي:

أولاً: مجمع القانون الدولي :

اهتم المجمع منذ بدايات القرن المنصرم بمحاولة إرساء مبدأ حماية البيئة المائية، وتمثل ذلك في تضمينه نصاً عاماً في إعلان مدريد الصادر في 20 أبريل 1911م يقضي بأنه حينما يشكل النهر حداً بين دولتين، فلا يجوز لأي منهما دون موافقة الطرف الآخر، وبدون سند قانوني سليم وخاص، أن تحدث أو تسمح لأفراد أو شركات بإحداث أية تغييرات يكون من شأنها الإضرار بالدولة الأخرى، كذلك لا يجوز لأي من الدولتين علي إقليمها الخاص، أن تستخدم أو تسمح باستخدام المياه بطريقة يمكن أن تؤثر علي استخدام الدولة الأخرى أو أفرادها أو مؤسساتها" كما أضاف إعلان مدريد أنه "في حالة النهر المتعاقب الذي يعبر إقليم دولتين أو أكثر علي التوالي، يكون محظوراً إجراء أية تغييرات مضرة بالمياه، مثلما يحظر إفراغ وإلقاء أية مواد ضارة من مصانع أو غيرها في المياه"⁽⁴⁵⁾.

(42) Kourilskip. et Viney G., le principe de précaution, Doc., FR. 1999, P.547.

(43) د. مساعد عبد العاطي، القواعد القانونية التي تحكم استخدامات الأنهار الدولية في غير الشئون الملاحية، دراسة تطبيقية علي نهر النيل، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012، ص182.

(44) د. إسماعيل حوقة، د. سامية محمد بيومي، د. شريف محمد القاضي، تلوث البيئة ألى أين، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2010، ص10.

(45) Declaration of Madrid, 20 April 1911.

تأمين البيئة المائية من التلوث

وقد تبني المجمع ذات المبدأ في قرار أثينا عام 1979م الخاص بتلوث الأنهار والبحيرات، وأخذت بذات المبدأ قواعد مونتريال 1982م المعنية بمعالجة مشكلة تلوث المياه في حوض الصرف الدولي والصادرة عن مجمع القانون الدولي.

ثانياً: رابطة القانون الدولي :

اهتمت الرابطة بدراسة مسألة تلوث الأنهار الدولية، وتبنت مبدأ الالتزام بحماية البيئة النهرية بنصوص القواعد التي صدرت عنها، حيث جاءت المواد من التاسعة وحتى الحادية عشر من الفصل الثالث من قواعد هلسنكي الصادرة عن الرابطة عام 1966م لتبين كيفية معالجة التلوث.

وأكدت المادة العاشرة من هذه القواعد علي أنه طبقاً لمبدأ الاستخدام المنصف والمعقول لمياه الأحواض المائية الدولية، فإنه يجب علي كل دولة أن تمنع أي صورة من صور التلوث أو أي زيادة أو تصاعد في تلوث قائم فعلاً في أي حوض صرف دولي ويمكن أن يسبب ضرراً جوهرياً لدولة مشاطنة، كما يجب علي كل دولة أن تتخذ كافة الإجراءات والتدابير المعقولة للتخفيف من أي مشكلة تلوث موجودة في حوض الصرف الدولي بما لا يسمح بحدوث أي ضرر جوهري لإقليم دولة أخرى مشاطنة.

كما أخذت بذات المبدأ قواعد برلين الصادرة أيضاً عن الرابطة عام 2004م، حيث نصت الفقرة الأولى من المادة السابعة والعشرين من هذه القواعد علي التزام الدول بتجنب وإزالة والتقليل من التلوث أو السيطرة عليه بهدف التقليل من الضرر علي البيئة، كما نصت المادة الثانية والعشرين من ذات القواعد علي حماية البيئة المائية والحياة الأيكولوجية بها علي وجه خاص.

ثالثاً: لجنة القانون الدولي :

لاقت مسألة حماية المجاري المائية الدولية من التلوث اهتماماً علي الصعيد الدولي، نظراً لخطورة ذلك التلوث علي البيئة المائية، فضلاً عما يمثله ذلك من إثارة للتوتر والمنازعات الدولية بين دول المجري المائي الواحد، الأمر الذي بدوره يعد تهديداً لحالة السلم والأمن الدوليين، وقامت لجنة القانون الدولي بدوراً بارزاً في صياغة وتدوين الأعراف النهرية الخاصة بالمجاري المائية المشتركة وذلك علي المستوي الدولي، وتجلي ذلك من خلال تكليف الجمعية العامة للأمم المتحدة لها بموجب قرارها رقم 2669 الصادر في عام 1970م، بدراسة وصياغة تلك الأعراف في صيغة اتفاقية إطارية⁽⁴⁶⁾.

وقد أسفرت الأعمال التحضيرية لأعضاء اللجنة وبعد دراسات مستفيضة إلي طرح أربعة مواد تتعلق بحماية النظام الأيكولوجي للمجاري المائية وحفظها، وطرق منع ومكافحة التلوث الخاص بالمجاري المائية الدولية، وكيفية الوقاية من الأضرار الناجمة عن القوة القاهرة، وحماية المجاري المائية الدولية وعدم تلوثها أثناء المنازعات المسلحة. وحرر بالذكر أنه أبرمت مجموعة من الاتفاقيات بشأن حماية البيئة بشكل عام والبيئة البحرية بشكل خاص سواء علي المستوى الدولي أو الوطني، ما يهمنها منها هو ما يتعلق بالبيئة المائية نذكرها علي النحو التالي⁽⁴⁷⁾:

اتفاقية لندن عام 1954م الخاصة بمنع تلوث البحار بالنفط.
اتفاقية عام 1969م بشأن التدخل في أعالي البحار في حالات الكوارث الناجمة عن التلوث. وقد عالجت هذه الاتفاقية القواعد المنظمة للإجراءات الضرورية لحماية الشواطئ في حالة وقوع أضرار ناشئة عن كوارث نفطية في أعالي البحار.
اتفاقية أوسلو عام 1972م بشأن منع التلوث البحري من خلال إلقاء النفايات من الطائرات والسفن.
الإعلان العالمي للبيئة في استوكهولم عام 1972م وهو اللبنة الأولى في صرح القانون الدولي للبيئة.
اتفاقية برشلونة عام 1976م بشأن حماية البحر المتوسط.
معاهدة مار بول عام 1978م بشأن تسجيل المواد الخطرة في أربع مجموعات تبعا لخطورتها.
الميثاق العالمي للطبيعة عام 1980م.

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982م.
الاتفاقية الدولية المبرمة عام 1986م بشأن المساعدة المتبادلة في حالة وقوع حادث نووي.
الإعلان الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) عام 1992م المنعقد في ريودي جانيرو.
الاتفاقية الدولية لمنع تلوث مياه البحر بالزيت.
الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث بالنفط.
الاتفاقية الإفريقية لحفظ الموارد الطبيعية عام 1968م.
مبادئ سنتي عام 1974م بشأن حماية البيئة لبحر البلطيق.
الاتفاقية الإقليمية المنعقدة في جده عام 1982م للحفاظ علي بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.
العابرة للحدود والبحيرات الدولية (هلسنكي 1992). بشأن حماية واستخدام المجاري المائية اللجنة الاقتصادية لأوروبا اتفاقية 1997). الدولية (نيويورك الملاحة للمجاري المائية الاستخدامات غير قانون الأمم المتحدة بشأن اتفاقية

المطلب الثاني

موقف المنظمات الدولية من حماية البيئة المائية

(46) د. مساعد عبد العاطي، المرجع السابق، ص184.

(47) د. العشاي صباح، واجب التعاون الدولي لحماية البيئة، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية الحقوق، جامعة البليدة، 3 ديسمبر 2009، ص25.

تأمين البيئة المائية من التلوث

اهتمت العديد من المنظمات الدولية بحماية وصيانة البيئة بشكل عام والبيئة المائية بشكل خاص، ومعظم المنظمات الدولية لها أنشطة في مجال أو أكثر من مجالات البيئة، ولكن هناك بعض المنظمات التي تعد البيئة نشاطها الرئيسي منها ما يلي: (: انشئ في ضوء توصيات مؤتمر الأمم المتحدة لبيئة الإنسان الذي عقد في UNEP برنامج الأمم المتحدة للبيئة) استوكهولم عام 1972، والبرنامج ليس منظمة بالمعنى المتعارف عليه، إنما هو برنامج يضع السياسات والخطط المختلفة لحماية البيئة وصون الحياة البرية والطبيعة، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المتعددة، ويتابع تنفيذ هذه البرامج، ويعمل أيضاً على حفز العمل البيئي على المستويين الإقليمي والوطني.

(: انشئ في عام 1991 كمنظمة مالية مستقلة تقدم المنح للدول النامية لتنفيذ مشروعات مرفق البيئة العالمية) البيئة العالمية، وتشجع التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية. وهناك ثلاث هيئات تنفذ مشروعات مرفق البيئة هي: البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتتركز أنشطة المرفق في ستة مجالات هي : التنوع البيولوجي، تغير المناخ، المياه الدولية، تدهور الأرض، الملوثات العضوية الثابتة، والمجالات المتعددة الاهتمامات (مثل تلك التي تربط بين واحد أو أكثر من المجالات السابقة)، ومنذ إنشاء مرفق البيئة العالمية قدم ما يقرب من 4.5 مليارات دولار كمنح، وأستطاع تجميع ما يقرب من 14.5 مليار دولار أخرى كتمويل مشترك لتنفيذ مشروعات في الدول النامية والدول ذات الاقتصاديات المتحولة ويقدر عدد المشروعات التي دعمها المرفق منذ عام 1991م بأكثر من 1300 مشروع في 140 دولة. الإتحاد الدولي لصون الطبيعة: وهو عبارة عن تجمع عالمي لمنظمات حكومية تعمل مشتركة على مساعدة المجتمعات المختلفة على صون الطبيعة، والتأكيد على استخدام الموارد الطبيعية بصورة متكافئة ومستدامة، وقد انشئ الإتحاد الدولي لصون الطبيعة عام 1948م كأول منظمة دولية تهتم بالحفاظ على البيئة حول العالم وتتكون عضوية الإتحاد حالياً من 70 دولة و 100 وكالة حكومية وأكثر من 750 منظمة غير حكومية. والهدفان الرئيسيان للإتحاد الدولي لصون الطبيعة هما : مواجهة أزمة الانقراض (انقراض الأنواع النباتية والحيوانية)، وإعادة تأهيل النظم البيئية والحفاظ عليها . وللاتحاد شبكة من اللجان من الخبراء المتطوعين الذين يعملون على تحقيق هذه الأهداف، وتتكون الشبكة من ست لجان هي :

لجنة إدارة النظم البيئية، لجنة التعليم والاتصال، لجنة السياسة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، لجنة قانون البيئة، لجنة بقاء الأنواع، اللجنة العالمية للمناطق المحمية.

صندوق الحياة البرية : أنشئ كمنظمة غير حكومية عام 1961م وكانت اهتماماته في البداية مركزة على حماية الحياة البرية خاصة بعض الأنواع المهددة وتدمير الموائل الطبيعية، ولكن في السبعينات اتسع اهتمام الصندوق ليشمل جميع نواحي صون الحياة البرية والطبيعة، وفي التسعينيات شمل نشاط الصندوق ثلاث محاور هي : الحفاظ على التنوع البيولوجي، تشجيع الاستخدام المستدام للمواد، خفض الاستهلاك المهدد والتلوث. وهناك ستة برامج تشكل الأنشطة الرئيسية للصندوق :

تغيير المناخ.

الغابات.

المياه.

البحار المهددة.

أنواع النبات والحيوان.

الكيمويات السامة.

المطلب الثالث

موقف القضاء الدولي من الالتزام بحماية البيئة المائية

لعب القضاء الدولي دوراً مهماً في إقرار الالتزام بحماية البيئة المائية، فذهبت محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر عام 1997م إلى إقرار مسؤولية كل من المجر وسلوفاكيا بمبدأ الالتزام بحماية البيئة النهرية. وهناك قضية هي الأشهر في معالجة التلوث العابر للحدود، وهي قضية مصهر "تريبيل"⁽⁴⁸⁾ التي تخلص واقعتها في قيام بعض مصانع الصهر التابعة للحكومة الكندية الواقعة علي الحدود بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق مادة ثاني أكسيد الكبريت بوضعها لعملية الصهر في الهواء، مما ترتب عليه إحداث أضرار في ولاية واشنطن تزيد قيمتها عن مليوني دولار وذلك في الفترة من 1952م حتي 1938م، ويعرض النزاع علي محكمة التحكيم الدولية قررت قيام المسؤولية الدولية في حق الحكومة الكندية، وذلك لتسببها في إلحاق الأضرار المعنية، وانتهت إلي إلزام كندا بدفع التعويضات للحكومة الأمريكية⁽⁴⁹⁾.

(48) د. علي إبراهيم، المرجع السابق، ص 583.

(49) Kenneth, B. Hoffman, State Responsibility on International Law and Transboundary Pollution Injuries, International and Comparative Law Quarterly, Vol. 25, 1990, P.50.

تأمين البيئة المائية من التلوث

وقد تعرضت هيئة التحكيم في قضية "لانو" لمسألة تلوث المجاري المائية حيث تعرضت للنزاع الفرنسي الأسباني حول بحيرة "لانو"، وأيدت موقف فرنسا، لأنها رأت أن المشروع لن يسبب ضرراً لأسبانيا، وأكدت كذلك علي أنه إذا حدث ضرر من جراء المشروعات الهيدروليكية، فعلي الدولة التي نفذت المشروع - وفقاً للقواعد العامة - أن تتحمل تبعات المسؤولية الدولية، وأن تعوض الطرف الآخر الذي أصابه الضرر⁽⁵⁰⁾.

ويمكن القول بأن حكم هيئة التحكيم في قضية "لانو" قد لمس بطرق غير مباشر مسألة تلوث المياه، عندما أشارت هيئة التحكيم إلى ذلك بقولها "إذا سلمنا بوجود مبدأ يمنع الدولة الواقعة في أعلى المجري من تغيير مياه أي نهر بطريق يلحق ضرراً بالغاً بالدولة الواقعة أسفل المجري، فإن هذا المبدأ لا ينطبق علي هذه القضية، وذلك لأن الهيئة اقتنعت بأن المشروع الفرنسي لم يغير من المكونات الطبيعية للمياه محل النزاع".

الخاتمة

لاشك أن موضوع تأمين البيئة المائية من التلوث سيظل موضوع الساعة خاصة مع ما يحدث من تصرفات علي مستوي الدول والأفراد تؤثر - بلا شك - علي البيئة بشكل عام والبيئة المائية بشكل خاص.

وقد تناولت في هذه الورقة موضوع تأمين البيئة المائية من التلوث من خلال ثلاثة محاور تناولت في أولها مفهوم ومصادر التلوث المائي، ثم بينت في ثانيها دور السلطات العامة في تأمين البيئة من مخاطر التلوث المائي، وأخيراً عرضت للموقف الدولي من الحماية القانونية للبيئة المائية.

وتوصلت من خلال هذه الورقة إلي مجموعة من النتائج والتوصيات هي كالتالي:

أولاً : النتائج :

يعد التلوث المائي أمراً خطيراً، خاصة مع ما له من آثار خطيرة مترتبة عليه. تصيب البيئة المائية، وتصيب كذلك كافة مظاهر الحياة سواء كانت حيوانية أو نباتية أو زراعية.

للتلوث مصادر ومكونات عديدة منتشرة في البيئة، وعدم مراقبتها ومتابعتها تؤدي إلى تفشيه علي نطاق واسع.

يعتبر الالتزام بحماية المياه من التلوث من الالتزامات الجوهرية التي تقع علي عاتق الدولة وتنفيد بها عند استخدامها لمياه المجاري المائية المشتركة، وهو الأمر الذي تؤكد المواقف والممارسات العملية لهذه الدول.

إن مهمة السلطات العامة في توقع مخاطر التلوث المائي والوقاية منها تشكل بعداً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً يرتبط بصورة مباشرة بأمن الدولة واستقرارها وأمن المجتمع، وينعكس إيجاباً علي تقدمها وعلي عجلة التنمية المستدامة فيها، إضافة إلي أن الرغبة والطموح نحو الأمن بشكل هاجساً ملحاً لدي كل الدول مهما كانت أيديولوجياتها أو توجهاتها.

فرضت التطورات الحديثة علي الدولة التزاماً بتحقيق الأمن في صوره المختلفة، وهذا يقتضي أن يكون من بين مهامها التنبؤ والتوقع ووضع استراتيجيات لمواجهة المخاطر البيئية وذلك تعزيزاً لدور الدولة المرفقي والضبطي والمؤسسي.

إن التوسع المستمر في تطبيق الضبط الإداري الخاص في مجال البيئة جاء نتيجة حتمية لازدياد وتفاقم المخاطر البيئية الناجمة عن التلوث البيئي بشكل عام والتلوث المائي بشكل خاص، مما أدي إلي منح السلطات الإدارية سلطات وامتيازات كبيرة في مجال الوقاية من المخاطر البيئية وذلك عن طريق إصدار الأنظمة واللوائح الخاصة بالضبط الإداري.

الوقاية من مخاطر التلوث المائي توجب علي السلطات العامة أن تتخذ كافة التدابير والإجراءات المؤسسية علي تطور المعرفة والمعلوماتية والخبرة مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الفنية والتقنية.

يعد مبدأ الحيطه والحذر ذات أهمية كبيرة في الحد أو التقليل من الأخطار المرتبطة بالنشاط الإنساني أو الناجمة عن الطبيعة والتي قد تصيب البيئة المائية بالكثير من الأضرار.

أكدت كافة الهيئات العلمية الدولية والمنظمات الدولية والقضاء الدولي علي الإلتزام بحماية البيئة بشكل عام والبيئة المائية بشكل خاص.

ثانياً : التوصيات :

يجب أن تهتم الحكومة القائمة بأوضاع البلد وحماية البيئة بشكل عام والبيئة المائية بشكل خاص من مصادر ومكونات التلوث بشتى أنواعه.

ضرورة قيام السلطات العامة المختصة في الدولة بدراسة مخاطر التلوث المائي بتنظيم جدول أو قائمة بها وتصنيفها تصنيفاً علمياً وحسب أهميتها علي النحو التالي:

مخاطر التلوث المائي المرتبطة بالطبيعة مثل الفيضانات والجفاف المدمر وغيرها من الكوارث الطبيعية.

(50)Griffin, The Use of Water of International Drainage Basin under Custormary International Law, Vol. 53, 1959, PP.50- 80.

تأمين البيئة المائية من التلوث

مخاطر التلوث المائي المرتبطة بفعل الإنسان مثل النفايات والمخسبات الزراعية والنفط والإشعاعات وغيرها من الكوارث الأخرى. إعداد كوادر وطنية مؤهلة لمراقبة السفن والناقلات التي تحمل مواد قد تسبب تلوثاً للمياه والتي تدخل الموانئ المصرية أو تمر من خلال مياهها الإقليمية. تنظيم خطة وطنية لمكافحة تلوث البيئة المائية في الحالات الطارئة. ضرورة إصدار التشريعات الوطنية التي تشدد العقاب في حق كل من تجاوز الحدود في معاملته للبيئة بشكل عام والبيئة المائية بشكل خاص ومكوناتها. زيادة الوعي البيئي للمواطنين عن طريق المدارس ووسائل الإعلام وعلاقة ذلك بحقوق كل مواطن وأن هذه الحقوق تضامنية (أي لا يصح أن يتمتع بها مجموعة محدودة علي حساب الأغلبية)، ويجب الإهتمام في ذات الشأن بالجماعات والمنظمات الأهلية المختصة بالعمل في مجال حماية البيئة حيث لا تستطيع الدولة أن تقوم بفعل كل شيء وحدها. تفعيل دور المرأة في حماية البيئة سواء داخل الأسرة (التوعية والنظافة... إلخ) أو داخل المجتمع ككل (جمعيات المرأة المعنية بالمجتمع). تشجيع مشاريع ببنية تسهم في المحافظة على البيئة ورعايتها. بناء نظام قانوني متطور بكافة الدول معني بحالات التلوث المائي في ضوء آخر تطورات القانون الدولي ذات الصلة. ضرورة التعاون في المجال الدولي لحماية البيئة المائية من التلوث خاصة وأن تلوث البيئة أصبح عابراً للحدود بشكل يؤثر علي المواطنين في مختلف الدول.

وفي نهاية الأمر أدعو الله أن أكون قد وفقت في الإحاطة والإلمام ببعض جوانب هذا الموضوع الشائك، ولا يفوتني أن أذكر أن كل عمل بشري لابد أن يوجد فيه من النقص والهفوات التي يسبق القلم إليها أو يذهل الفكر عنها، فإن أحسنت فمن الله فله الحمد والشكر، وإن كانت الأخرى فمن نفسي وسبجان من أبي أن يكون الكمال إلا له، ولا أجد في هذا خيراً من قول العماد الأصفهاني " إنني رأيت أنه لا يكتب انسان كتاباً في يوم إلا قال في غده لو غير ذلك لكان أحسن، ولو زيد ذلك لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهذا دليل علي استيلاء النقص في جملة البشر".

قائمة المراجع

129

أولاً: المراجع العربية:

- د. أحمد أبو الوفا
تأملات حول الحماية الدولية للبيئة من التلوث (مع الإشارة إلي بعض التطورات الحديثة)، المجلة المصرية للقانون الدولي، 1993م.
القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، غير موضح سنة النشر.
د. إسماعيل حوقة، د. سامية محمد بيومي، د. شريف محمد القاضي
تلوث البيئة إلى أين، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2010م.
د. العشاي صباح
واجب التعاون الدولي لحماية البيئة، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية الحقوق، جامعة البليدة، 3 ديسمبر 2009م.
د. صالح عطية سليمان
أحكام القانون الدولي في تأمين البيئة البحرية ضد التلوث، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 1982م.
د. صلاح الدين عامر
مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003م.
د. عادل السعيد أبو الخير
الضبط الإداري وحدوده، غير موضح دار النشر، 1995م.
د. عبد الهادي محمد العشري
الاختصاص في حماية البيئة البحرية من التلوث، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق، جامعة الزقازيق، 1988م.
د. علي إبراهيم
قانون الأنهار والمجاري المائية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997م.
د. مازن ليلو راضي
الحماية الإدارية للبيئة، غير موضح جهة وسنة النشر.
د. مازن ليلو راضي، د. حيدر ادهم عبد الهادي
المدخل لدراسة حقوق الإنسان، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007م.

أثر التدريس باستخدام استراتيجية الشكل في التحصيل لدى طالبات الصف التاسع الأساسي في مادة الكيمياء

تأمين البيئة المائية من التلوث

د. محمد صلاح أبورجب

المسئولية الجنائية الدولية للقادة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011م.

د. مساعد عبد العاطي

القواعد القانونية التي تحكم استخدامات الأنهار الدولية في غير الشئون الملاحية، دراسة تطبيقية علي نهر النيل، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012م.

د. موسى مصطفى شحادة

الوقاية من المخاطر البيئية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، دراسة مقارنة، مقال منشور في مجلة الحقوق، جامعة البحرين، المجلد الخامس، العدد الإضافي، أكتوبر 2008م.

ثانياً: المراجع الفرنسية :

Beck U

La société du risque, sur la voie d'une autre modernité aubier, Coll, Alto. 2001.

Caillouis Roger

Les jeux et les homes, Gallimard, 1958.

Calais-Ayloj. et Steeinmetz. F.

In droit de Consommation, Précis Dalloz, 5ème édition, 2000, No. 32 et suiv., Monner M., service public et droit de la consummation, en droit français et communauteurs, Ridéco, No 3, 1996.

Cassin Rene

Impressions sur la Souveraineté de la loi, Volume No. 4. Tome 2, 1963.

Franç Michel

Traitement Juridique du risque et principe de précaution, A.J.D.A., Mars 2003.

Griffin

The Use of Water of International Drainage Basin under Custormary International Law, Vol. 53, 1959.

Jean-Maria

Cité par Pontier, La puissance Publique et la prévention des risques, A.J.D.A, Octobre 2003.

Knneth, B.Hoffman

State Responsibility on International Law and Transboundary Pollution Injuries, International and Comparative Law Quarterly, vol. 25, 1990.

Kourilskip. et Viney G.

le principe de précaution, Doc., FR. 1999

Lautman J.

Limites de la déresponsabilisation assurée Projet No.261, Mars 2000.

Pontier Jean-Marie

La Puissance Publique et la Prévention des risques, A.J.D.A, Octobre 2003.

ثالثاً: التقارير الدولية :

Resolution on the Pollution of Rivers and Lakes and International Law, Athens, 12 September 1979.

أثر التدريس باستخدام استراتيجية الشكل في التحصيل لدى طالبات الصف التاسع الأساسي في مادة الكيمياء

تأمين البيئة المائية من التلوث

رابعاً: أحكام المحاكم :

Conseil Constitutionnel (Cons. Constit.), 16 Novembre 1999, No. 99-421 Dc, Journal Officiel (J. O.), 22 Décembre 1999.

Cour de Justice des Communautés Européennes (CJCE), 5 Mai 1998, National, Farmer's Union, Affaire C157-96 et C 180-96.

Cour Européenne des droits de L'homme, (CEDH), 9 décembre 1994, Lopez-Ostra C/Espagne, RE.

لقد تم تقديم هذه الدراسة بالمؤتمر الدولي السادس للعلوم الإجتماعية الذي عقد بجامعة علاء الدين كيكوباد بالانباريا في الفترة ما بين 2019-2018